كلمة ونص

أريد حلاً

نبيل الملاح

بداية أود أن أشير إلى أنني استوحيت عنوان هذا المقال من فيلم لسيدة الشاشة العربية فاتن حمامة رحمها الله؛ هذا الفيلم الذي أظهر قباحة الظلم وأثر المعاناة في نفوس وحياة الإنسان بأسلوب درامي رائع.

وأضيف: إنني بين الحين والآخر أقع في حالة إحباط ويأس تجعلني أتوقف عن الكتابة لشعوري بأن ما أكتبه أنا وما يكتبه غيري لا يلقى آذاناً مصغية ويبقى حبراً على ورق، ولا نسمع رأي المعنيين بما نطرحه من رؤى وأفكار تهم الوطن والمواطن؛ بل على العكس تماماً نسمع كلاماً بعيداً عن الحق والحقيقة من خلال هؤلاء المنافقين والانتهازيين الذين تصدروا المشهد العام ليدافعوا عن تقصير وإهمال الجهات المعنية ويصوروا الواقع خلافاً للحقيقة بشكل يستفز الناس الذين وصلوا في معاناتهم إلى درجة كبيرة يصعب عليهم بل يستحيل عليهم الاستمرار في تحملها.

في الوقت الذي يعاني فيه ذوو الدخل المحدود الذين لم ينخرطوا في الفساد والذين يشكلون لا يقل عن ثمانين بالمئة من الشعب من ضعف الدخل الذي لا يغطي ربع تكاليف المعيشة في أحسن الأحوال؛ في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار يومياً ما اضطر هؤلاء للاستغناء عن مواد غذائية أساسية كاللحمة التي أصبح سعرها غير معقول بسبب تصدير وتهريب الأغنام إلى الخارج، وسمعت تَصريحاً لرئيس جمعية القصابين (اللحامين) يقول فيه: إن سبب ارتفاع أسعار اللحوم هو التهريب، أليس هذا فساداً واضحاً يتم أمام أعين الجهات المعنية جهاراً نهاراً، ويدل على عجزها وتواطئها؟.. وهناك أمثلة كثيرة مماثلة تؤكد عجز الجهات المعنية في معالجتها؛ بل أصبحت تصريحات الوزراء والمعنيين مستفزة للناس لعدم ملامستها الواقع والحقيقة وكأنهم يعيشون في مكان آخر ولا يعانون ما يعانيه الناس، وهم بالتأكيد لا يعانون.

لقد أصبحت الفجوة بين تكاليف المعيشة ودخل المواطن كبيرة جداً، وبالتأكيد فإن ذلك سيؤدي إلى أوضاع تنتشر فيها الجريمة بكل أشكالها وتنهار العلاقات المجتمعية وعلاقة المواطنين بالدولة.

أعتقد جازماً أنه حان الوقت وأكثر من أي وقت مضى لبحث ما آلت إليه الأمور ووضع رؤية واضحة وشفافة يتم إعدادها والعمل عليها بأيدي رجال دولة واختصاصين، فحياة الناس ومعيشتهم مهددة بالانهيار في ظل ضعف وبطء المعالجات والتراخي بمكافحة الفساد، وعدم وجود مقومات الحياة الأساسية من كهرباء وغاز ومحروقات.

طبعاً لا أحد ينكر الأسباب الموضوعية لتردي الأوضاع المعيشية ومن أهمها الحصار المفروض على سورية الذي على ما يبدو سيزداد عنفاً، ولكن علينا أن نقر بأن مواجهة ذلك تتطلب إدارة حكومية كفؤة بعيدة تماماً عن أي شبهة فساد وقادرة على ملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة التي لابد من استردادها لدعم موازنة الدولة وإيصال رسالة حازمة للفاسدين بأن المال العام هو ملك للشعب لا يجوز الاقتراب منه وأن استرداده لا يخضع للتقادم.

لابد من قرارات فورية بمنع استيراد السيارات وخاصة السيارات الفارهة، والاستعاضة عن ذلك بتأمين منظومة نقل عام لائقة، ولابد من منع استيراد جميع المواد والسلع الكمالية، وإعطاء الأولوية لمستلزمات الزراعة والصناعة وتأمين الدواء.

إن لم نقم بذلك فسيكون الوطن في خطر كبير، وأقول علينا أن نقول الحق أو نصمت ولا نتحدث بما لا نعرف وأن النفاق بات يؤلمنا.. إننا نريد حلاً.

باحث ووزير سابق

الكزبري تمنى من زملائه الانتباه أثناء التصويت على مواد مشروع التجار

«الشعب» يحيل مشروع قانون حقوق الطفل إلى لجنة «الشؤون الدستورية»

محمد منار حميجو

يبدو أن مشروع قانون غرف التجارة أحدث جدلاً بين بعض أعضاء المجلس في بعض مواده منها المواد المتعلقة بالهيئة العامة لاتحاد التجارة رغم أنه تم إقرار المواد التي حدث الجدل عليها مع بعض التغيرات في المصطلحات وأحياناً حذف فقرات مثل ما حدث في المادة ٨٧ التي تم حذف العبارة التي تضمن «أنه يحل نائب رئيس الاتحاد بدلاً من الرئيس أثناء سفره خارج البلاد لكن بتكليف خطي».

ووصل الجدل بين الأعضاء في الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع القانون إلى مناقشة كلامية بين رئيس مجلس الشعب حموده صباغ والنائب أحمد الكزبري حول آلية التصويت في المجلس، فقال الكزبري: أتمنى من الزملاء الانتباه أثناء التصويت لأن هناك تصويتاً غلط، فرد عليه صباغ: لا يمكن أن تتهم المجلس ونحن الآن في المادة ٧٧ وهي التي تلت المادة التي حدث عليها الخلاف، فرد الكزبري: أنا لا أتهم، إلا أنه تابع الحديث في المادة ٧٧ الخاصة في صلاحيات الهيئة العامة والتي وجدها الكزبري غير صحيحة بقوله: «لا شيء فيها ضابط».

وقبل الدخول في تفاصيل مشروع قانون غرف التجارة أحال المجلس مشروع قانون الطفل إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لجواز النظر به كما أحال مشروع القانون المحال من رئيس الجمهورية المتعلق بتصديق الوثائق العالمية التالية الصادرة عن المؤتمر الاستثنائي الثاني للاتحاد البريدي العالمي المنعقد في أديس بابا في عام ٢٠١٨ والثالث المنعقد في جنيف.

وتضمن المشروع أن تصديق سورية لهذه الوثائق لا يعني بأي حال من الأحوال الاعتراف بإسرائيل ولا يؤدي إلى الدخول معها في أي معاملات مما تنظمه أحكام هذه الوثائق.

وبالعودة إلى مشروع التجار أقر المجلس العديد من المواد ووصل إلى نهايته تقريبا رغم الجدل الذي حدث على بعض المواد كما تم ذكر ذلك في بداية المادة وكان أكثر المداخلين على مشروع القانون النائب الكزبري الذي قدم العديد من الملاحظات على مشروع المواد.

وأعاد النائب أحمد درويش مقولة إن رئيس اتحاد غرف التجارة أكد أنه يرفض القانون جملة وتفصيلا إلا أن زميله سمير حجار طلب توضيح الأمر بأنه حينما اجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة التي ناقشت المشروع مع رئيس اتحاد التجار وبحضور وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف تم سؤال رئيس الاتحاد عن المواد التي اعترض عليه فكان جوابه أنه لم يقرأ القانون ما دفع رئيس المجلس صباغ إلى التدخل بقوله: هذا الكلام يدل على أن الوزارة في واد والاتحاد في واد آخر.

ومن المواد التي أقرها المجلس المادة ٧٧ المتعلقة في صلاحيات الهيئة وتضمنت أن من صلاحياتها التصديق على تقرير مجلس إدارة الاتحاد السنوي وإقرار خطط الاتحاد وإعداد وتعديل النظام الداخلي للغرف ويصدر بقرار من الوزير إضافة إلى إقرار الموازنة التقديرية للاتحاد واختيار مدقق حسابات وتحديد أتعابه وإقرار التوصيات والمقترحات المقدمة إليها من الغرف واللازمة لتطوير عمل الاتحاد والغرف وما يستجد من أمور ومواضيع يوافق على مناقشتها بالأغلبية.

كما أقر المجلس المادة ٨٠ الخاصة في مجلس إدارة الاتحاد فنصت على أنه يتألف المجلس من رؤساء الغرف التجارية وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات وأمين سر غرفتي تجارة دمشق وحلب وعضو ينتخب من مجلس إدارة كل غرفة من الغرف التي يكون فيها عدد أعضاء مجلس إدارتها ثمانية عشر ولمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

كما يتألف المجلس من ستة أعضاء يسميهم الوزير بقرار لمدة أربع سنوات وفق الآتي أربعة أعضاء من الجهات العامة بمرتبة مدير على الأقل من بينهم ممثل عن وزارتي الاقتصاد والمالية وعضوان من القطاع الخاص.

ومن المواد التي أقرها المجلس المادة ٨٣ المتضمنة أنه يتألف المكتب التنفيذي للاتحاد من رئيس الاتحاد ويكون رئيساً لمجلس إدارته ونائبي رئيس أول وثان وأمين السر والخازن وأربعة أعضاء مكتب، إضافة إلى إقرار المواد التي تضمنت مهام رئيس الاتحاد ونائبه والخازن وأمين السر إضافة إلى مهام المكتب التنفيذي.

وفي بداية الجلسة وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية على تعديلات قانون الإدارة المحلية وإحالته إلى لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية رغم أن اللجنة رأت أن ما ورد في المادة الثانية من المشروع المتعلقة في توسيع حصانة أعضاء المجلس المحلية لتصبح خلال دورة انعقاد جلساتهم بدلاً من مدة انعقاد اجتماعاتهم غير مبرر، مشيرة إلى أن الأولى على الحكومة أن تطلب إلغاء هذه المادة وليس توسيع نطاقها لأن قانون الإدارة المحلية صدر قبل صدور الدستور الذي لم يمنح الحصانة إلا لرئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب.

> تعديلات «الإدارة المحلية» توسع حصانة أعضاء المجالس و«الشؤون الدستورية»: الأولى على الحكومة إلغاؤها لأن الحصانة لرئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب

٨٠٠ مليون لـ ٣ مراكز نفاذ في ٣ جامعات سورية ونصف مليار لـ«حلب»

المشروع الأول من نوعه.. أول امتحان وطني «محوسب» السبت القادم

دشاش لـ «الوطن»: إنجاز المراحل النهائية واعتماد طرائق قياس متنوعة

فادي بك الشريف

مشروع جديد الأول من نوعه في القطر على مستوى الجامعات السورية يتضمن إجراء «امتحانات وطنية محوسبة» عمل على إعداده مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي بعد أن تم التحضير له خلال ٤ سنوات ليبصر البدء التجريبي له النور قريباً جداً في دمشق بعد استكمال جميع التجهيزات والبنى التحتية.

وفي حديث خاص لـ «الوطن» كشفت مديرة مركز القياس والتقويم ميسون دشاش عن البدء بإجراء أول امتحان وطني محوسب السبت القادم لامتحان هندسة المعلوماتية الموحد، على أن يكون بشكل «تجريبي» في مركز النفاذ بدمشق فقط ضمن تجمع الهندسة الميكانيكية والكهربائية «الهمك»، والتعامل مع الامتحان القادم بمرونة كاملة عبر تجهيز دفاتر امتحانية، علماً أن النتائج بموجب الامتحان لن تعلن بشكل مباشر.

ولفتت إلى العمل على إنجاز المراحل النهائية من المشروع خلال الفترة القادمة وتعميمه للتطبيق على جميع مراكز النفاذ في عدد من الجامعات السورية عبر ربط شبكي فيما بينها، فيما يتم العمل بشكل تدريجي مرحلي لإنجاز المشروع بشكل كامل.

ونوهت بأهمية الامتحانات المحوسبة في تطبيق خيارات متعددة ضمن النموذج الامتحاني الواحد عبر اعتماد ١٥ طريقة باستخدام طرائق قياس متنوعة تتجاوز مرحلة الأسئلة متعددة الخيارات، كما يمكن زيادة عدد الامتحانات سنوياً، ناهيك عن ترشيد في التكاليف والنفقات على المدى البعيد على صعيد الأحبار والقرطاسية وعدد الموظفين وغيرها، علماً أن البنية التحتية مكلفة في بادئ الأمر.

وأشارت دشاش إلى أن كلفة المشروع في مراكز النفاذ بدمشق والبعث وتشرين يصل إلى ٨٠٠ مليون ليرة تم اعتمادها وصرفها للمشروع منذ ٤ سنوات، علماً أن تكاليف المشروع بشكل كامل تتجاوز المليار ونصف المليار ليرة.

وأوضحت دشاش أن الحكومة رصدت في خطة ٢٠٢٠ نصف مليار لحلب لغاية إحداث مركز نفاذ ومركز تدريبي، مشيرة إلى أنه سيتم رصد المبالغ المقررة لجامعة حلب والتي تصل إلى ٤٠٠ مليون، علماً أنه تم هذا العام رصد ١٥٠ مليوناً.

وأكدت دشاش أن عدد الطلاب ممن يتقدمون لامتحان المعلوماتية يتجاوز ٣٧٠ طالباً وطالبة، منهم ١٨٠ طالباً في مركز نفاذ دمشق، إضافة إلى عدد المتقدمين في جامعتي تشرين والبعث، مؤكدة وجود ٤ مراكز داخل القطر، و٩ مراكز في الخارج للتقدم للامتحان تشمل ١٥ جامعة، علماً أن امتحان المعلوماتية يعتبر الثاني هذا العام بعد إجراء امتحان التمريض الأسبوع الماضي.

مضيفة أنه يتم سنوياً إجراء ١٢ امتحاناً وطنياً موحداً بمعدل دورتين لكل امتحان، كما يتجاوز عدد الطلاب المتقدمين إلى الامتحانات ١٠ آلاف طالب، تشمل كلاً من الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والتمريض إضافة إلى المعلوماتية والعمارة، والعلوم الصحية للجامعات غير السورية فقط.

ونوهت دشاش بمتابعة وزير التعليم العالي لعمل المركز لما يقدمه من خدمات علمية بالنسبة للطلاب، وخاصة أن المركز يعتبر جزءاً من عملية تطوير العملية التعليمة، بالتالي يتطلب ضرورة المتابعة والاستمرار وقياس مدى مواكبته للتطورات العالمية واحتياجات سوق العمل، مبينة أن العمل حالياً ضمن المراحل التحضيرية والإعدادات للبدء بتفعيل القاعة، وتنفيذ منظومة الامتحانات المحوسبة خلال الشهر القادم.

عبد النور لـ«الوطن»: سكن الصحفيين بانتظار الموافقة الحكومية

طروحات جريئة لصحفيي اللاذقية.. ومطالبات بتحديد العمل الصحفي بموجب بطاقة الاتحاد

اللاذقية - عبير سمير محمود

طالب صحفيي اللاذقية بضرورة صون كرامة الصحفي وتأمين حياة كريمة له عبر زيادة الأجور وطبيعة العمل بالإضافة لتفعيل التأمين الصحي للمتقاعدين، مؤكدين على احترام الصحفي سواء في الجولات الرسمية للمسؤولين أو غيرها من الفعاليات التي تقام في المحافظة عبر تقديره بإيجاد مكان يجلس فيه أو تأمينه بوسائل نقل عند انتهاء الفعاليات التي يدعى لتغطيتها.

وخلال المؤتمر السنوي لاتحاد الصحفيين في اللاذقية، اتسمت الطروحات بالجرأة التي عبر من خلالها العديد من الصحفيين عن مطالبهم التي عكست همومهم «العتيقة» كما وصفها أحد الصحفيين، مطالباً باستمرار التأمين الصحي للصحفي بعد التقاعد الذي وصفه بقانون «الضربة القاسمة» لمن عمل أعواماً بمهنة اختارها لتكون باباً لرزقه إلى جانب شغفه.

الصحفية غيداء الطويل من جريدة الثورة، أكدت ضرورة تثبيت الصحفيين العاملين بنظام العقود السنوية في مؤسسات إعلامية حكومية، مشيرة إلى معاناة الصحفيين خلال عملهم بالتغطيات الإعلامية لجولات المسؤولين مع تحملهم عناء المصاريف بشكل شخصي في سبيل التحضير لأي مادة صحفية سواء كانت خدمية أو غيرها من المواد اليومية لأي إعلامي.

عاطف عفيف الصحفي في جريدة تشرين، أشار إلى وجود هوّة بين ما يكتبه الصحفي حول الخدمات والمشاكل التي يعانيها المواطن وبين ما يثار على مواقع التواصل الاجتماعي مبيناً أن هناك فراغاً بين المتابعة لما يكتبه الصحفي وبين ما ينشر حول أي ناشطة تنشر صورة لها مرفقة بكلمة لا أكثر فتأتيها آلاف التعليقات في حين أن المادة الخدمية لا يعبرها متسائلاً إن كان ذلك نتيجة عدم ثقة في الإعلام؟

وطالب العديد من الصحفيين بإنشاء نادي أو منتدى خاص بهم ليكون محطة للقاءات دورية تجمعهم، مؤكدين من جهة أخرى ضرورة تسهيل إجراءات الانتساب للاتحاد، وتحدثت الصحفية نسرين عمران عن العاملين بالإعلام الإلكتروني وضرورة إيجاد آلية لانتسابهم بشكل عام.

ولفتت الصحفية صباح قدسي من جريدة الوحدة إلى ضرورة رفع أجور الصحفيين وإيجاد آلية لتحديد الرواتب بحسب طبيعة العمل، قائلة إن الأجور قليلة ولا تناسب حجم العمل الذي يقوم به الصحفي.

نقيب الصحفيين في سورية موسى عبد النور أكد أن للإعلام دوراً كبيراً في أي مجال، مشيراً إلى أن الإعلاميين يقدمون الواجب الذي فرضته الحرب خاصة أنها بدأت إعلامياً ضد بلدنا الحبيب سورية.

وفي رده على سؤال «الوطن» حول إمكانية إنشاء جمعية سكنية للصحفيين في اللاذقية، أكد عبد النور أن الاتحاد تقدم بطلب لرئاسة الحكومة لتخصيص جمعية سكنية للصحفيين في سورية بشكل عام، مبيناً أن الاتحاد بانتظار الموافقة.

ولفت عبد النور إلى مشروع جديد تقدم به الاتحاد لحوار مع الاتحاد الدولي للصحفيين فيما يخص السلامة المهنية لتوقيع اتفاقية بين الاتحاد ووزارة الإعلام، مبيناً أنه يتضمن تأميناً على المراسلين الميدانيين في سورية.

من جهته، أكد نقيب الصحفيين في اللاذقية إبراهيم شعبان لـ«الوطن»، أن المؤتمر السنوي فرصة لاستعراض كل ما يجول في أذهان الصحفيين وعرض ما يعوق عملهم وأوجاعهم، مشيراً إلى أن كافة الطروحات الجريئة التي تقدم بها الصحفيين منطقية ومحط اهتمام بشكل عام.

وأضاف شعبان أن مناقشات الصحفيين حملت هموم وأوجاع المهنة والعاملين فيها، بدءاً من ضعف الأجور إلى غياب وسائل النقل وكل المحفزات الأخرى إلى تراجع هيبة العاملين في حقل الإعلام الرسمي وتقدم أشخاص لا يمتلكون أي مهارات صحفية وليسوا من جسم الاتحاد، مؤكداً على العمل لإيجاد حل جذري لهذه المسألة التي تؤرق الاتحاد ليصبح العمل منظماً بموجب البطاقة الصحفية الصادرة عن الاتحاد حصراً.

وأكد شعبان أن المؤتمر محطة مهمة في العمل الصحفي ليتم رفع الصوت والمطالبة بالاستجابة لمطالب الصحفيين المتراكمة عبر سنوات من العمل الإعلامي في اللاذقية.

لجنة للتدقيق بكميات المازوت المستهلكة في وسائل النقل بتجمع البطيحة.. ومعاناة في تأمين أسطوانات الغاز الصناعي

المحافظ: ضبط ٤٥٠٠ لتر مازوت مهربة ببراميل حليب إلى درعا

زيادة مخصصات سرافيس دمشق - القنيطرة إلى ٦٠٠ لتر شهرياً

القنيطرة - خالد خالد

اتخذت لجنة المحروقات الفرعية بمحافظة القنيطرة قراراً إدارياً بتخفيض كمية المحروقات المخصصة للسيارات إلى ٥٠ بالمئة أي النصف من الكمية المستحقة ولجميع السيارات وحسب نوعها ومخصصاتها خلال شهر آذار نظرا لحاجة القنيطرة إلى مادة المازوت لزوم التدفئة وذلك بعد حصول عدد كبير من السيارات التابعة لمحافظة درعا وريف دمشق على مادة المازوت من محطات ومراكز القنيطرة الأمر الذي سبب إرباكاً للمحافظة في تأمين المادة لقطاع النقل وزيادة الطلب على المادة.

كما كشف محافظ القنيطرة همام دبيات عن رصد وكشف مخالفات في تهريب مادة المازوت إلى محافظة درعا حيث تم ضبط كمية ٤٥٠٠ لتر معبأة ضمن براميل حليب، علما أن البطاقات التي تم استجرار المادة بها كانت صادرة عن مراكز البطاقة الذكية بدرعا ولكن أصحابها قاموا بتحويل البطاقة الذكية لآليات ريف دمشق أو القنيطرة حتى يتمكنوا من تعبئة المازوت من محطات ومراكز القنيطرة الأمر الذي سبب عبئا على المحافظة.

وطالب دبيات بضرورة استثناء القنيطرة وخاصة بعض قرى المحافظة التي لا يوجد فيها تغطية لأجهزة الخليوي لأسباب خاصة بالاتصالات من نظام الدور المعمول به لتوزيع مادة الغاز المنزلي، إضافة إلى استثناء ثلاثة معتمدين في قرى القطاع الجنوبي لتخديم بعض المناطق أو زيادة مخصصاتهم لتلبية حاجة الأهالي، مشكلا لجنة برئاسة النائب وعضوية رئيس مجلس المحافظة وعضو المكتب المختص بالتدقيق في كميات المازوت الممنوحة لوسائل النقل في تجمع البطيحة وحرمان الآليات التي لا تقوم بنقل المواطنين من المادة حيث تبين أن عدد السرافيس التي تحصل على المازوت أكثر من ١٢٠ في حين أن العاملة فعليا فقط ٥٠ سرفيساً.

وعرض عضو المكتب التنفيذي فرج صقر مشكلة السرافيس العاملة على البنزين والمحدد خطها دمشق القنيطرة وضرورة زيادة مخصصاتها من المادة حيث يحصلون حالياً على ٣٥٠ لتراً شهرياً والسفرة الواحدة تستهلك ١٥ لتر، لتوافق لجنة المحروقات على رفع الكمية إلى ٦٠٠ لتر شهريا لأن عدد السرافيس محدود.

ولفت صقر إلى معاناة أصحاب المحال التجارية صعوبة تأمين أسطوانات الغاز الصناعي وأهمية قيام شركة الغاز بتوفير أسطوانات الحديد نظراً للحاجة الماسة إليها وتوقف عدد من المحال عن العمل، مشيراً إلى طلب محطة اتحاد العمال الموافقة على إعادة فتح المحطة للمستثمر الجديد، علماً أن المستثمر القديم قام بالتصرف بالمخزون الاحتياطي والبالغ ٩٢٠٠ لتر من المازوت وتم تنظيم الضبط اللازم بحقه.

وشدد مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد على أن المحطات والمراكز التي لا تقوم باستجرار مخصصاتها من المازوت والبنزين خلال أسبوع سيتم تحويلها إلى محطة سادكوب، موضحاً أن البرنامج التمويني لشهر آذار من مادة المازوت تضمن تخصيص القنيطرة بخمسة طلبات ونصف الطلب يومياً على حين أن حصة المحافظة من البنزين طلب ونصف الطلب، أما مخصصات تجمعات النازحين بريف دمشق فهي أربعة طلبات يومياً ونصف طلب من مادة البنزين.

وذكر مدير التجارة الداخلية علي زيتون أن توزيع الدفعة الثالثة من مازوت التدفئة بدأ في العاشر من شباط الحالي وبلغت نسبة التوزيع نحو ٣٠ بالمئة من عدد الأسر المكتتبة على المادة والحاجة إلى ٦٠ طلباً للانتهاء من عملية التوزيع خلال آذار، مبيناً أن حصة القطاع الخاص من المازوت خلال آذار ٨٧ طلباً لزوم التدفئة والنقل وحصة سادكوب ٤٧ طلباً وجهات القطاع العام ١٤ طلباً، في حين أن حصة القطاع الخاص من البنزين ٢٦ طلباً وسادكوب ١٤ طلباً، مشدداً على أن مخصصات كل محطات ومراكز المحروقات من المازوت خلال الأسبوع الأول من آذار حصراً للتدفئة.

وكانت لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة قد ألغت الترخيص لسيارة توزيع المازوت والعائدة لأحد المراكز بعد ارتكاب الموزع مخالفات جسيمة تتضمن نقصاً بالكيل ومخالفة بالتصرف بالمواد المدعومة وتنظيم الضبوط التموينية اللازمة بحقه.